57

ورقة تقدير موقف

الدعوات الى إعادة القائمة المشتركة

بكر زعبي وامطانس شحادة

أيلول 2024

مدى الكرمل
المركز العربي للدراسات الاجتماعية التطبيقية

ورقة تقدير موقف

ورقة تقدير موقف 57

هل تثمر الدعوات إلى إعادة بناء القائمة المشترَكة؟

بكر زعبي
كاتب صحفي في موقع بكرا وموقع "سيحا مكوميت" (بالعبريّة).

امطانس شحادة
مدير برنامج دراسات عن إسرائيل

حقوق النشر محفوظة 2024
مدى الكرمل- المركز العربيّ للدراسات الاجتماعيّة التطبيقيّة
العنوان: شارع هميچنيم 90، حيفا
البريد الإلكترونيّ: mada@mada-research.org
رقم الهاتف: 04-8552035

مقدّمة

تشكّلت القائمة المشتركة عام 2015، بعد أن توصّلت الأحزاب العربيّة المركزيّة التي كانت تخوض الانتخابات للكنيست إلى اتّفاق لخوض الانتخابات بقائمة مشتركة، وهي: الجبهة الديمقراطيّة للسلام والمساواة؛ الحركة الإسلاميّة- الشَّقّ الجنوبيّ؛ التجمُّع الوطنيّ الديمقراطيّ؛ الحركة العربيّة للتغيير. وقد عملت لجنة الوفاق -وهي لجنة أُسِّست لهذا الغرض وتكوّنت من عدد من الشخصيّات الأكاديميّة والاجتماعيّة- لجَسْر الهُوّة بين الأحزاب والدفع في اتّجاه إقامة قائمة مشتركة.

استطاعت القائمة المشتركة أن تشكّل، لفترة مؤقّتة على الأقلّ، نموذجًا إيجابيًّا للوحدة والعمل السياسيّ الجماعيّ وترجمة شعارها "إرادة شعب"، كقائمة جمعت بين معظم الأحزاب السياسيّة بين الفلسطينيّين داخل الخطّ الأخضر، الممثَّلة في الكنيست، ولا سيّما أنّ تشكيلها جاء في ظلّ حالة الانقسام التي يعيشها الشعب الفلسطينيّ بقيادته في الضفّة الغربيّة وغزّة. فكانت القائمة المشتركة مثالًا على أنّ الاختلافات الأيديولوجيّة لا تمنع الوحدة السياسيّة بين أبناء الشعب الواحد، في ظلّ التهديد الوجوديّ الذي يواجهه هذا الشعب والتحدّيات الجمّة التي يواجهها.

بَيْدَ أنّ إقامة القائمة المشتركة عام 2015 لم تستند إلى مشروع وبرنامج سياسيّ جماعيّ وحقيقيّ، متّفَق عليه من المركِّبات كافّة لطرح مطالب جماعيّة موحَّدة تعكس أمنيات ورغبات المجتمع العربيّ في الداخل، ليُعْرَض كمشروع مناهض وبديل للمشروع الصهيونيّ، بل ارتكز إلى برنامج عمل متّفَق عليه بالسقف الأدنى الجامع لجميع المركِّبات، وهو عبارة عن مجموعة أهداف وعناوين سياسيّة تتمحور في التالية: أهمّيّة دَوْر القائمة المشتركة في التصدّي لليمين الفاشيّ تصدّيًا قد يصل حدّ إزاحته عن سُدّة الحكم؛ زيادة القوّة السياسيّة والتأثير السياسيّ للمجتمع العربيّ من خلال زيادة عدد ممثّليهم في البرلمان؛ أهمّيّة الوحدة وأثرها على العمل الجماعيّ للعرب في إسرائيل.

غيابُ المشروع السياسيّ الجماعيّ، واكتفاءُ المشتركة بخطاب التأثير وإسقاط اليمين، ومحاوَلةُ بعض المركِّبات فرض مشاريع سياسيّة تخدم رؤيتها الخاصّة، وتقليصُ المَطالب السياسيّة، وفشلُ المشتركة في التعامل مع المطبّات والإشكاليّات التي واجهتها بعد انتخابات عام 2015 (من بينها -على سبيل المثال لا الحصر- أزمة التناوب، وأزمة التوصية، والخلافات الجوهريّة حول دَوْر القائمة المشتركة ومحاولات البعض اقتصار ذلك على الحسم بين المعسكرات السياسيّة في المشهد السياسيّ في إسرائيل، أو حتّى الانضمام إلى التحالف الحكوميّ)، كلّ هذه وغيرها أسهمت معًا في تفكُّك المشتركة نهائيًّا قُبَيْل انتخابات عام 2022.

في الأسابيع الأخيرة، مع عودة الحديث عن إمكانيّة تفكُّك التحالف الحكوميّ وتبكير الانتخابات البرلمانيّة، تُطرح أفكارٌ واقتراحات لإعادة تشكيل القائمة المشتركة بين الأحزاب العربيّة، وخاصّة من قِبل عضو الكنيست منصور عبّاس رئيس القائمة الموحَّدة، وعلى نحوٍ متواضع من قِبل بعض أعضاء لجنة الوفاق، من بينها اقتراحات لتشكيل قائمة تقنيّة ابتغاءَ خوض الانتخابات فقط وبَعدها تكون الأحزاب مستقلّة في مواقفها وتصرُّفاتها، أو تشكيل قائمتين لخوض الانتخابات لضمان اجتياز نسبة الحسم.

تأتي هذه الاقتراحات والأفكار لإعادة تشكيل القائمة المشتركة في ظلّ حرب الإبادة على غزّة، وتزايد الاحتمالات لتوسُّع حرب الإبادة إلى الضفّة الغربيّة، وربّما توسُّع جبهة الشمال أمام حزب الله، من جهة، وانتهاج سياسات الإخراس والقمع الحكوميّة تجاه المجتمع العربيّ، ومحاولات المؤسَّسة الإسرائيليّة فرض قواعد لعبة سياسيّة جديدة على المجتمع العربيّ والأحزاب العربيّة قد تغيِّر الواقع السياسيّ وأدوات العمل السياسيّ تغييرًا كبيرًا،

من جهة أخرى، فضلًا عن تفاقم آفة العنف والجريمة في المجتمع العربيّ، وحالة عدم الاستقرار التي يعيشها المجتمع العربيّ.

تتابع ورقة الموقف هذه مواقف الأحزاب العربيّة تجاه الدعوات والاقتراحات الأوّليّة لإعادة تشكيل القائمة المشترَكة، وتقيّم احتمالات نجاح ذلك، على ضوء تجربة إقامة القائمة المشترَكة في العَقد الأخير، وتفكُّكها النهائيّ في الانتخابات البرلمانيّة عام 2022.

ترى ورقة الموقف أنّ الدعوات الحاليّة لإعادة تشكيل القائمة المشترَكة تأتي نتيجة الضائقة السياسيّة التي تعيشها بالأساس القائمة العربيّة الموحَّدة، بسبب الإسقاطات السياسيّة لحرب الإبادة على غزّة وهجمات السابع من تشرين الأوّل العام الماضي، والتحوُّلات في المشهد السياسيّ الإسرائيليّ وتبدُّد وهْم التأثير والمشارَكة في الائتلاف الحكوميّ، ولا تعكس نوايا حقيقيّة لإعادة تشكيل القائمة المشترَكة كقائمة تعبّر عن الطموحات الجماعيّة للمجتمع العربيّ، ولم تأتِ نتيجة لمراجعة المواقف السياسيّة والتصرُّفات السابقة. إضافة إلى هذا، تقفز هذه الدعوات عن الأسباب السياسيّة الجوهريّة والخلافات في وجهات النظر بين الأحزاب العربيّة -ومنها ما يتعلّق بدَوْر وأهداف القائمة المشتركة- التي أدّت في السابق إلى تفكيك القائمة المشترَكة، وتذهب عوضًا عن ذلك إلى حلول تقنيّة لتخطّي هذه العقبة. زِدْ على هذا أنّ حرب الإبادة على غزّة، على الرغم من الموقف الرافض للحرب لدى الأحزاب العربيّة كافّة، وضّحت وجود فروق في رؤية وقراءة الأحزاب العربيّة للمشهد السياسيّ والحلول المقترَحة.[1]

هذه العوامل مشترَكةً توضّح الصعوبة، وربّما الاستحالة، في إعادة تشكيل قائمة رباعيّة، وإنْ كانت بصيغة تحالف تقنيّ لخوض الانتخابات، وكذلك لا يمكن تجاهلها أو القفز عنها لدى الحديث عن محاولة إعادة تشكيل قائمة ثلاثيّة. التعامل مع هذه الخلافات ووجهات النظر المختلفة، بناءً على تصريحات الأحزاب، هو شرط ضروريّ لتشكيل قائمة ثلاثيّة لكنّه ليس شرطًا كافيًا، إذ قد يشكّل تفكُّكُ القائمة الثلاثيّة عام 2022، وقضيّةُ تقسيم المقاعد المستقبليّة، عائقَيْن جِدّيَّيْن أمام إعادة تشكيل القائمة الثلاثيّة.

تحرُّكات أوّليّة لفحص إمكانيّة تشكيل قائمة مشترَكة

حتّى الآن، الحديث عن إعادة تشكيل القائمة المشترَكة كان عبارة عن مقترَحات من قِبل بعض السياسيّين في وسائل الإعلام، ومحاولة أوّليّة من قِبل لجنة الوفاق للعودة إلى لَعب دَوْرٍ ما في المشهد السياسيّ، بعد أن فقدت الكثير من مكانتها ومصداقيّتها في الجولات الانتخابيّة السابقة، بعد أن تفكّكت المشترَكة ثلاث مرّات، وينظر إليها قسم من الأحزاب على أنّها فشلت في وظيفتها.

على أرض الواقع، كان ثمّة حتّى الآن عددٌ من التصريحات واللقاءات والاجتماعات بين رئيس القائمة الموحَّدة، عضو الكنيست منصور عبّاس مع عضو الكنيست أيمن عودة، في محاولة لرأب الصدع بين الطرفين، ولقاءٌ بين منصور عبّاس وعضو الكنيست أحمد طيبي عُرِضت خلاله فكرة إعادة بناء القائمة المشترَكة، أو على الأقلّ إقامة كتلة تقنيّة تشارك في الانتخابات على نحوٍ موحَّد وبعدها يتصرّف كلّ حزب تصرُّفًا مستقلًّا.

1. للتوسُّع في هذا الصدد: شلحت، أنطوان. (2024، 25 آب). فوق السطح: فوارق جوهريّة بين قوى فلسطينيّي 1948 حيال استمرار حرب الإبادة. ملحق فلسطين، العربيّ الجديد؛ مدى الكرمل. (2024، شباط). ورقة تقدير موقف: الأحزاب العربيّة في الداخل بين مطرقة حرب الإبادة وسَنْدان حكومة إسرائيل. مدى الكرمل.

رغم أنّ لقاء منصور عبّاس مع الطيبي لم يكن لقاءً منسّقًا أو رسميًّا، بل كان عفويًّا في أروقة الكنيست، وبحضور عدد من الزملاء والمساعدين، دار الحديث فيه عن أوضاع المجتمع وعن احتماليّات تفكُّك الحكومة. تحدّث منصور عبّاس عن فكرة إعادة بناء المشتَرَكة ولو كتلةً تقنيّةً، دون أن يردّ عليه الطيبي بالإيجاب أو بالنفي. بَيْد أنّ هذا الاجتماع "العفويّ" جاء بعد أيّام قليلة من جلسة عُقِدت بين عضو الكنيست منصور عبّاس وعضو الكنيست أيمن عودة، هي الأولى من نوعها منذ بدء الخلاف على "النهج" بين الموحَّدة وباقي المركّبات عام 2021.[2]

هذه اللقاءات أدّت إلى إعادة اهتمام الإعلام والمجتمع، وفتحت نقاشًا سياسيًّا حول احتمالات إعادة تشكيل القائمة المشتَرَكة، وبطبيعة الحال إلى ردود فعل من قِبل الأحزاب السياسيّة. نتابع ونقيّم في الفِقرات التالية موقف الأحزاب السياسيّة المعلَن حتّى الآن حول فكرة إعادة تشكيل القائمة المشتَرَكة، في الظروف والمعطيات الحاليّة.

الجبهة الديمقراطيّة للسلام والمساواة والحزب الشيوعيّ

موقف الجبهة الديمقراطيّة للسلام والمساواة الأوّل على هذا النقاش جاء على لسان سكرتير الجبهة أمجد شبيطة، إذ قال: "التحالف في قائمة ككتلة تقنيّة هذا أمر بعيد كلّ البعد عن الواقع، ولا يمكن أن يحصل، حتّى لو وضعنا كلّ الخلافات جانبًا. ماذا ستكون دعايتنا الانتخابيّة؟ ما البرنامج الانتخابيّ الذي سنواجه به الناس؟".[3] ويضيف شبيطة قائلًا: "نحن ندعو إلى أوسع تحالف، بل إلى تحالف شامل، يمثّل كلّ مجتمعنا، ولكن بقائمة مشتَرَكة مبنيّة على برنامج سياسيّ واضح، وبخاصّة في ظلّ هذه الظروف، وفي ظلّ الحرب البشعة على غزّة. الناس يريدون تمثيلًا برلمانيًّا يتحدّث بلسانهم، يعبّر عن مواقفهم الوطنيّة، وفي الوقت نفسه يطالب بحقوقهم المدنيّة، وهذا ما يجب أن يرَوْه في الدعاية الانتخابيّة وفي الخطاب، وباعتقادي كلّ ما يُطرَح هو مجرّد حديث لا يرتقي إلى مستوى الجِدّيّة".[4]

أقوال شبيطة أكّدها بيان الجبهة والحزب الشيوعيّ، إذ جاء فيه: "الشراكة يجب أن تعتمد على تفاهمات سياسيّة واضحة في مركزها البرنامجُ الذي أقيمت عليه القائمة المشتَرَكة عام 2015 مع تطويره وَفقًا للحاجة والمتغيّرات".[5]

لم يكتفِ بيان الجبهة والحزب الشيوعيّ بهذا، بل اعتبر أنّ لمنصور عباس مآرب من مطلبه إعادة بناء المشتَرَكة، إذ جاء في بيانهما: "مسؤوليّتنا تجاه جمهورنا تحتّم علينا مكاشفته بالحقيقة أنّ نهج الموحَّدة برئاسة عبّاس، الذي بلغ حدّ تحميل مجتمعنا العربيّ المسؤوليّة عن تفاقم العنف والجريمة والتنكُّر لجرائم الاحتلال في غزّة، لا يتوافق بأيّ حال مع النهج الذي تصبو جماهيرنا إلى الوحدة وَفْقه [...] التحوُّل في موقف الموحَّدة نحو "المشتَرَكة" لم يأتِ من فراغ ولا يفاجئنا، بل يأتي نتيجةً حتميّة لإفلاس هذا النهج بعدما أعلنت كتل المعارضة البرلمانيّة رفضها لأيّ تعاون مستقبليّ مع الموحَّدة، كما أنّه ينسجم مع استطلاعات الرأي التي تؤكّد تراجع نهجهم، إلى حدّ بات يهدّدهم بالفشل في تجاوز نسبة الحسم. وفي هذه الحالة، التصويب لا

2. مجادلة، محمّد. (2024، 10 حزيران). الصفحة الرسميّة للصحفيّ محمّد مجادلة على موقع التواصل فيسبوك.

3. زعبي، بكر. (2024، 29 تمّوز). هل نضجت الظروف لإعادة بناء لقائمة المشتَرَكة؟. موقع "سيحاه مِكُوميت". (بالعبريّة).

4. المصدر السابق.

5. المصدر السابق.

يكون بالدعوة إلى كتلة تقنيّة لترتيب الكراسي، بل بمراجعة الذات والعودة إلى الثوابت التي تمكّن جمهورنا من التأثير والتغيير بكرامة وهامة مرفوعة، وكلّ كلام خلاف هذا ما هو إلّا ذرّ للرماد في العيون، وقد يؤدّي إلى إحباط الجمهور وعزوفه عن المشاركة في الانتخابات بينما المطلوب أعلى نسبة من التصويت فيها لضمان تمثيل قويّ لا يتأتئ ولا يتلعثم"![6]

يمكن القول، بناءً على تصريحات قيادات الجبهة الديمقراطيّة والحزب الشيوعيّ والبيانات الرسميّة، إنّ الجبهة ترفض فكرة القائمة التقنيّة، وتَقْرن الحديث عن إعادة إقامة قائمة مشترَكة (ثلاثيّة أو رباعيّة) بالاتّفاق على البرنامج والمشروع السياسيّ، وقد يكون هذا إشارة إلى صعوبة الاتّفاق مع القائمة الموحَّدة، كما أنّها ترى في النقاش الحاليّ فرصة لإغلاق حسابات سياسيّة مع الموحَّدة. بذلك يحمل موقف الجبهة عاملًا جديدًا بصيغة أهمّيّة الاتّفاق على برنامج سياسيّ، والالتزام به، إذ أسهَمَ عدم الالتزام بالمشروع السياسيّ في تجارب المشترَكة السابقة بتفكيك القائمة المشترَكة عدّة مرّات،[7] على الرغم من نشر برنامج سياسيّ للقائمة المشترَكة عند تشكيلها عام 2015.[8]

التجمُّع الوطنيّ الديمقراطيّ

حصل التجمُّع الوطنيّ الديمقراطيّ في الانتخابات الأخيرة عام 2022 على 138 ألف صوت، وكان قريبًا جدًّا من اجتياز نسبة الحسم، رغم أنّه لم يتجاوزها. بَيْدَ أنّ التجمُّع اعتبر أنّ حصوله على هذا الكمّ من الأصوات يُعَدّ إنجازًا كبيرًا، ولا سيّما بعد سنوات من شراكته في القائمة المشترَكة. واعتبرت بعض الجهات في التجمُّع أنّ حصول الحزب على 138 ألف صوت يضعه قوّةً ثانية بعد القائمة الموحَّدة؛ إذ إنّ قائمة الجبهة والعربيّة للتغيير، على الرغم من حصولها على 179 ألف صوت، تُعَدّ قائمة تضمّ حزبين لا حزبًا واحدًا كحال التجمُّع أو كحال الموحَّدة التي حصلت على 194 ألف صوت. لذا، لا يمكن للتجمُّع اليوم أن يَقْبل بمقاعد قليلة ومتأخّرة في أيّ قائمة مشترَكة، وهو اليوم بإمكانه الحصول على عدد أصوات أكبر إذا ترشَّحَ بقائمة تشمل أسماء قويّة وبارزة ومؤثّرة، علاوة على أنّ التجمُّع أصرّ على نحو دائم على أنّ الاتّفاق في الجوانب السياسيّة، وعلى البرنامج السياسيّ لأيّ قائمة مشتركة، أهمّ من تقاسُم وترتيب المقاعد.

في المقابل، تدّعي أصوات أخرى من داخل التجمُّع[9] أنّ الحزب حصل على هذه الأصوات بسبب التعاطف الذي كان بعدما تعرّض للخداع والغدر من قِبل الجبهة والعربيّة للتغيير في اللحظات الأخيرة قُبَيْل تقديم القوائم، وأنّهما تخلّيا عنه عمدًا، ولأنّ عددًا كبيرًا من ناشطي التجمُّع كانوا يقاطعون الانتخابات -أو على الأقلّ لا ينشطون كما يجب عندما كان التجمُّع جزءًا من القائمة المشترَكة- ولكنّهم نشطوا على نحوٍ أكبر عندما خاض هذا الحزب الانتخابات البرلمانيّة بقائمة منفردة، وأنّ هذه الظروف قد لا تتكرّر في الانتخابات القادمة. لذلك يجب على التجمُّع أن يكون مرنًا بالنسبة لفكرة إعادة تشكيل تحالفات مع الأحزاب الأخرى لخوض الانتخابات القادمة.

---

6. المصدر السابق.

7. شحادة، امطانس. (قيد الإعداد). كيف ولماذا تشكّلت ومن ثَمّ تفكّكت القائمة المشترَكة؟. حيفا، مدى الكرمل.

8. للتوسُّع في قراءة وتعامل الأحزاب العربيّة مع القائمة المشترَكة، في الإمكان مراجعة العدد الخاصّ من مجلّة "جدل" الذي تناول إقامة القائمة المشترَكة ومواقف الأحزاب العربيّة منها. مصطفى، مهنّد؛ وهوّاري، عرين. (2016، كانون الثاني). القائمة المشترَكة، مجلّة جدل، عدد 25. مدى الكرمل.

9. وَفقًا لمقابلات شخصيّة قام بها كاتب هذه الورقة.

لكن في كلّ الأحوال، لم يَصْدر أيّ موقف رسميّ عن التجمُّع حول الأمر منذ بدء الحديث عن إعادة تشكيل القائمة المشترَكة. التطرُّق إلى الأمر جاء على لسان رئيس حزب التجمُّع سامي أبو شحادة الذي اعتبر أنّ إعادة طرح منصور عبّاس لموضوع تشكيل القائمة المشترَكة، في هذا التوقيت، لا ترمي إلّا إلى الاستهلاك الإعلاميّ فحسب.[10] ويقول أبو شحادة: "باعتقادي أهداف هذه التصريحات إعلاميّة بحتة، لإعادة الظهور في الإعلام والحديث عن موضوع الوحدة ولحصد مكاسب سياسيّة، وربّما أكثر من ذلك، بحيث يمكن أن يَستخدم منصور عبّاس فكرة المشترَكة لتهديد نتنياهو، أو ربّما يَستخدمها للضغط على حلفائه السابقين، چانتس ولپيد وليبرمان الذين يرفضون الآن العودة إلى التحالف معه. لكن لا يمكن تفريغ العمل السياسيّ من مضمونه؛ وإذا كان الأمر كذلك، لماذا لا نتحالف مع ميرتس وحزب العمل بقائمة واحدة، وبعد الانتخابات يفعل كلّ حزب ما يريده؟ هذا لا يصحّ. أليس كذلك؟ ولا تحالف تقنيّ مع الموحَّدة يَصْلح أيضًا. أيّ تحالف لا يكون على برنامج سياسيّ واضح وصريح لا يمكن أن نكون ضمنه".[11]

يضيف أبو شحادة: "باعتقادي الحديث عن المقاعد أقلّ أهمّيّة من أمور أخرى، ويكون في مراحل متأخّرة أكثر إذا كانت هنالك نوايا للاتّفاق، ولكن تجب دراسة الموضوع على نحوٍ جِدّيّ. هدفنا رفع نسبة التصويت، وربّما الناس سيصوّتون أكثر إذا كانت هنالك أكثر من قائمة وتنافس حقيقيّ وبرامج سياسيّة واضحة، ونحن نخطئ في كلّ مرّة عندما ندرس آراء المصوّتين، ويجب أيضًا دراسة آراء الذين لا يصوّتون لمعرفة ما الذي قد يشجّعهم على التصويت. ربّما خوض ثلاثة أحزاب بحملة إيجابيّة تهدف إلى رفع نسبة التصويت سيكون أفضل من قائمة واحدة أو قائمتين. إذا وصلت نسبة التصويت إلى ٦٠٪ هذا يعني أنّ كلّ الأحزاب ستعبر نسبة الحسم وسنحقّق إنجازًا أكبر من المشترَكة عندما حقّقت ١٥ مقعدًا، وكلّ الاستطلاعات تشير أنّنا نبدأ من مكان أفضل من الذي بدأنا منه في الانتخابات الأخيرة التي بلغت نسبة التصويت فيها ٥٧٪. لكن هذا لا يعني أنّنا نلغي فكرة إعادة المشترَكة مع الجبهة والعربيّة للتغيير. نحن ببساطة سنبحث كلّ الإمكانيّات".

على الجملة، يبدو أنّ التجمُّع -كما جاء في أقوال رئيس الحزب سامي أبو شحادة- لا يبدي حماسة لإعادة تشكيل القائمة المشترَكة بمركّباتها الأربعة، ويشكّك في نوايا إعادة طرح الموضوع إعلاميًّا في هذه المرحلة، ويرى أنّها مناورة سياسيّة من قِبل منصور عبّاس لإخراجه من ورطاته السياسيّة وانهيار فكرة المشارَكة في تحالف حكوميّ.

التجمُّع لم يُلغِ حتّى الآن إمكانيّة خوض الانتخابات ضمن تحالف مع الجبهة، ولم نرَ انتقادات جِدّيّة من قِبل التجمُّع للجبهة في هذه المرحلة، غير أنّه حتّى الآن لم يَصْدر موقف رسميّ أو بيان رسميّ من هذه التحرُّكات أو الاقتراحات.

الحركة العربيّة للتغيير

الحركة العربيّة للتغيير اختارت عدم التعقيب رسميًّا على اقتراح منصور عبّاس بإعادة المشترَكة، وعلى الأنباء بشأن الجلسة التي جمعت عبّاس والطيبي. لكن الطيبي قال في تعقيب مقتضب: "قيادات العربيّة للتغيير اجتمعوا قبل فترة بقيادات الجبهة، وجرى الاتّفاق على الاستمرار في التحالف الناجح والموفّق بين الحزبين، مع الدعوة إلى أوسع تحالف يضمّ الأحزاب العربيّة، يتّفق على برنامج

10. سامي أبو شحادة في مقابلة لموقع "سيحاه مِكُوميت"، المصدر السابق، رقم 2. (بالعبريّة)

11. المصدر السابق.

سياسيّ واضح ومتّفَق عليه وخطاب مشترَك". هذه التصريحات بشكل أو بآخر تعني تقبُّل فكرة إعادة القائمة المشترَكة كجسم تقنيّ، كما اقترح منصور عبّاس.[12]

القائمة الموحَّدة - الحركة الإسلاميّة الشَّقّ الجنوبيّ

لم تعقّب الموحَّدة رسميًّا على تصريحات منصور عبّاس. لكنّها اختارت التعقيبَ على بيان الجبهة الذي رفض فكرة الجسم التقنيّ، والتذكيرَ بأنّها أصبحت القوّة السياسيّة الأولى في المجتمع العربيّ. وَفقًا للبيان، "الكلّ يعلم أنّ توجُّهات الموحَّدة السياسيّة هي الأقرب لنبض الشارع العربيّ وتطلُّعاته، بالرغم من أيّ انتقاد بنّاء نسمعه هنا أو هناك. كذلك لا يخفى على أحد، حتّى ذاك الذي كتبَ بيانَ الحزب الشيوعيّ، أنْ ليس فقط أيّام الشيوعية ولّت، وأنّ الشعب الروسيّ نفسه لم يَعُدْ يَذكرهم، بل إنّ نتائج انتخابات الكنيست الأخيرة وانتخابات السلطات المحلّيّة، وانتخابات اللجنة القُطريّة، واضحة. لا مكان لبيانات أحزاب تُكتب بفوقيّة واستعلائيّة، وبخاصّة إذا كانت هذه الأحزاب قد انتهت صلاحيتها. يا عزيزي الشيوعيّ، يبقى السؤال ما إذا كانت الموحَّدة ستَقبل بك شريكًا أم لا، خاصّة بعد تصريحات ومواقف سابقة لك أجمعَ مجتمعُنا العربيّ على رفضها. في النهاية، من المفترَض بالأحزاب العربيّة في هذه الفترة بالذات أن تترك المناكفات وبيانات الاستعلاء على الآخرين، وأن ننشغل جميعنا بخدمة مجتمعنا العربيّ الذي يعاني من السياسات العنصريّة لهذه الحكومة، وعلى كلّ حزب أن يعمل على استخلاص العِبَر بشأن كيف وصلت هذه الحكومة إلى سدّة الحكم".[13]

من غير الواضح حتّى الآن أسباب ودوافع اقتراح منصور عبّاس لإعادة تشكيل القائمة المشترَكة، أو اقتراح تشكيل تحالف تقنيّ. لكن لا يمكن استبعاد تأثير التحوُّلات السياسيّة الحاصلة في المشهد السياسيّ الإسرائيليّ، منذ السابع من أكتوبر الماضي، وتصريحات أحزاب المعارضة أنّه لا يمكن تشكيل أيّ حكومة في المستقبل تستند على دعم القائمة الموحَّدة. فقد صرّح بذلك إفْچدور ليبرمان وچدعون ساعَر، وحزب "المعسكر الرسميّ" بقيادة بِيني چانتس، وكذلك يائير لَپيد الذي قال إنّه لا يمكن تشكيل حكومة تكون فيها القائمة الموحَّدة هي الصوت الـ 61، أي أن تستند الحكومة على دعم الموحَّدة.[14]

هذه التصريحات، بالإضافة إلى مواقف المجتمع الإسرائيليّ، التي لن تقبل بتشكيل حكومة تستند إلى دعم القائمة الموحَّدة بعد أحداث السابع من أكتوبر، والتحوُّلات السياسيّة داخل المجتمع العربيّ بعد حرب غزّة، يمكن أن تفسِّر الحاجة إلى إعادة التفكير لدى القائمة الموحَّدة ومنصور عبّاس في إمكان إعادة تشكيل القائمة المشترَكة.

بالطبع لا يمكن إلغاء احتمال أن تكون هذه الاقتراحات مناورة سياسيّة ومحاولة لكسب ودّ الجمهور من قِبل النائب منصور عبّاس، والظهور بمظهر مَن يريد الوحدة ويسعى إلى إعادة تشكيل القائمة المشترَكة، وهو ما يمكن أن يرفع أسهمه في المجتمع.

سياساتُ القائمة الموحَّدة في السابق، وتصرُّفُها السياسيّ ومواقفها، التي فضّلت التعاون مع حزب الليكود

12. زعبي، بكر. مصدر سابق.

13. زعبي، بكر. مَصْدر سابق؛ وكذلك من مقابلة إبراهيم حجازي مع راديو الناس ردًّا على بيان الجبهة الديمقراطيّة، 26 حزيران 2024، الصفحة الرسميّة للقائمة العربيّة الموحَّدة.

14. سْرُوچيم. (2024، 24 حزيران). لَپيد يفاجئ: لا يمكن أن تكون الموحَّدة المقعد الـ 61. موقع سْروچيم. (بالعبريّة)

على حساب الحفاظ على القائمة المشترَكة والعمل الجماعيّ، واختارت التركيز على مواضيع خلافيّة تَقسم المجتمع العربيّ عوضًا عن التركيز على ما هو جامع وعلى الاحتواء، وتوقيتُ الاقتراح في هذه الظروف، كلّ هذا يجعل التشكيك في أهدافه ومدى مصداقيّته أمرًا مشروعًا.

هل الدعوات جِدّيّة فعلًا؟

اقتراح عضو الكنيست منصور عبّاس، في ما يخصّ إعادة تشكيل القائمة المشترَكة، جاء بعد أيّام قليلة من هجومه على الأحزاب العربيّة الأخرى خلال مؤتمر عن العنف والجريمة عُقِد في الناصرة،[15] نظّمه موقع "بكرا" بالتعاون مع "المعهد الإسرائيليّ للديمقراطيّة"، حيث اتّهم سائر الأحزاب بالتسبُّب في إسقاط الحكومة السابقة (حكومة التغيير) والتسبُّب بفوز نتنياهو وإقامة حكومة اليمين وبِنْ چفير، التي أدّت إلى ارتفاع عدد ضحايا جرائم العنف والقتل في المجتمع العربيّ ارتفاعًا كبيرًا. كذلك جاءت في بيان القائمة الموحَّدة اتّهامات واضحة للأحزاب الأخرى بأنّها المتسبّب في نجاح نتنياهو في الانتخابات الأخيرة وتشكيل حكومة من اليمين المتطرّف.

هذا كلّه يوضّح أنّ الشرخ بين الأحزاب العربيّة ما زال كبيرًا، وأنّ اقتراح منصور عبّاس لم يأتِ من نوايا صادقة وحقيقيّة لإعادة تشكيل القائمة المشتركة، أو من منطلق الاعتقاد بأهمّيّة الوحدة، ولم يأتِ نتيجة مراجَعة ذاتيّة للطرح السياسيّ الذي حمله في السنوات الأخيرة، الذي أسهم في تفكيك القائمة المشترَكة وفي توسيع الخلافات داخل المجتمع العربيّ، ولم نسمع عن أيّ تغيُّر في مواقفه حيال هذا الطرح. بل ربّما جاء اقتراحه لخدمة أهداف انتخابيّة تتعلّق بالقلق من تراجع نسبة التصويت، أو بسبب خلافات معيّنة داخل القائمة الموحَّدة والإسلاميّة الجنوبيّة، أو ربّما في أعقاب تصريحات بعض حلفاء الموحَّدة بالأمس (قيادات حكومة لپيد-بِنِتْ) بشأن رفضهم إعادة التحالف مع الموحَّدة مرّة أخرى، أو للاستهلاك الإعلاميّ فقط، كي يظهر أمام الإعلام والمجتمع أنّه دعا إلى إقامة المشترَكة، وأنّ الآخرين هم الذين رفضوا.

ما يزيد الموقف تعقيدًا هو أنّ كوادر الأحزاب الأخرى لا ترحّب في غالبها بإعادة تشكيل قائمة مشترَكة مع الموحَّدة، وبخاصّة بعد الجدالات والخلافات والاتّهامات التي شهدتها السنوات الماضية، وبالأساس في أعقاب التباعد الشديد الذي حصل على صعيد الفكر، والذي لا يبدو أنّ هنالك ما سيَجْسره، ولا سيّما مع استمرار منصور عبّاس في قيادة الموحَّدة. لذلك يمكن التكهُّن أنّ إعادة تشكيل القائمة المشترَكة مَهَمّة ليست بسيطة في هذا الوقت وعلى ضوء المعطيات الراهنة.

ماذا عن عودة المشترَكة الثلاثيّة؟

إزاء صعوبة إعادة تشكيل قائمة مشترَكة بمركّباتها الأربعة، تبدو فكرة إعادة المشترَكة بمركّباتها الثلاثة أقرب إلى الواقع، على الرغم من أنّه لم يُطرح على نحوٍ واضح حتّى الآن ولم يَصْدر عن التجمُّع أيُّ تطرُّق واضح بشأن هذا المقترَح، ولا في حديث رئيس حزب التجمُّع سامي أبو شحادة المشار إليه آنفًا، غير أنّه لم يرفض

15. موقع بكرا. (2024، 15 تمّوز). مؤتمر العنف والجريمة، النائب د. منصور عبّاس: "الحلّ هو سياسيّ، بمعنى أن تضع الحكومة هذا الموضوع على سلّم الأولويّات". موقع بكرا.

الفكرة من حيث المبدأ، وترك القرار للمكتب السياسيّ الجديد، لكنّه كان واضحًا في رفضه فكرة الجسم التقنيّ الذي اقترحه منصور عبّاس.

هذا يعني أنّ احتمال إعادة المشترَكة الثلاثيّة، إن كان ثمّة مراجَعة لنهج التجارب السابق للمشترَكة وطرحها ومشروعها السياسيّ، والتوصُّل إلى برنامج سياسيّ مغاير ومتّفَق عليه، هو أمر ممكن. لكن من الواضح من حديث أبو شحادة وحديث العديد من الناشطين في التجمُّع أنّ مَطالب التجمُّع بشأن الاتّفاق على البرنامج السياسيّ، وكذلك بما يتعلّق بتقسيم المقاعد في حالة تقدُّم الأمر نحو مفاوضات ثلاثيّة، ستكون مختلفة عمّا سبق، ولا سيّما بعد حصول التجمُّع على ما يقارب مئة وأربعين ألف صوت (140,000).

من جهة أخرى، بدا أنّ هنالك انفتاحًا لدى الجبهة لإعادة تركيب المشترَكة بمركّباتها الثلاثة، أي بعودة التجمُّع؛ فقد قال أمجد شبيطة: "نحن نرحّب بعودة التحالف مع التجمُّع، وأظنّ أنّ خطابَيْنا السياسيَّيْن متقاربان جدًّا، وأنّ الخلافات التي نشأت في الانتخابات الماضية بالإمكان حلّها. توجُّهنا إيجابيّ جدًّا، وقد أرسلنا في العام الأخير إلى التجمُّع رسالتين إيجابيّتين، الأخيرةُ من بينهما كانت في مؤتمر الحزب قبل بضعة أسابيع إذ شارك فيه وفد من الجبهة. نعتقد أنّ بإمكاننا بناء القائمة من جديد، ومن المفضَّل أن نفعل ذلك مبْكِرًا، لا في شهر الانتخابات، لأنّ التأخّر سيُظهرنا أمام الناس كأنّنا نتّفق على ترتيب المقاعد فقط. كلّ استطلاعات الرأي تُظهِر أنّ نسبة التصويت ستكون أعلى ممّا كان في الانتخابات السابقة، ولذا نحن بحاجة إلى ترتيب أوراقنا جيّدًا ونأتي إلى الانتخابات بقائمة وحدويّة مع خطاب سياسيّ واضح يلبّي احتياجات الناس ويجيب عن أسئلتهم الكثيرة".[16] مواقف شبيطة الإيجابيّة هذه، وإن كانت تحظى بتأييد داخل صفوف الجبهة، وبخاصّة في ظلّ حرب الإبادة على غزّة، والتغيُّرات في قيادات الجبهة في السنوات الأخيرة، هذه المواقف قد تواجه بعض المعارَضة عند الحديث عن ترتيب المقاعد، وعن إمكانيّة حصول التجمُّع على عدد مقاعد أكبر أو أكثر تقدُّمًا ممّا كان في السابق. وفي الغالب، مواقف العربيّة للتغيير متماهية إلى حدّ بعيد مع مواقف الجبهة والموقف الذي عرضه شبيطة.

16. مقابَلة مع موقع "سيحاه مِكُومِيت"، مَصْدر سابق. (بالعبريّة)

خاتمة

ترى ورقة الموقف أنّ احتمال إعادة تشكيل القائمة المشترَكة بمركّباتها الأربعة، وإن حصل ذاك كجسم تقنيّ، ضئيل جدًّا في الوقت الحاضر والمعطيات الحاليّة، بل ربّما كان شبه مستحيل، ولا سيّما في ظلّ غياب مراجعة حقيقيّة ونقديّة وشفّافة لتجربة المشترَكة، وعلى وجه التحديد للمشروع السياسيّ والأداء.

فضلًا عن هذا، ليس من السهل إعادة تشكيل قائمة مشترَكة من ثلاثة مركّبات -الجبهة والتجمُّع والعربيّة للتغيير- بسبب الخلافات العميقة التي حصلت في الانتخابات الأخيرة بين الجبهة والعربيّة للتغيير من جهة والتجمُّع من جهة أخرى، وبسبب الخلافات السياسيّة القائمة أصلًا والجديدة المتعلّقة بقراءة المشهد السياسيّ الراهن وإسقاطات حرب الإبادة على غزّة، فضلًا عن الخلافات التي قد تطفو من جديد في ما يتعلّق بترتيب وتقسيم المقاعد، وبسبب مواقف العديد من كوادر هذه الأحزاب كافّة.

ترى الورقة أنّه بالإمكان التغلُّب على هذه المعيقات إن كانت هنالك نيّات حقيقيّة، وإن جرى الاتّفاق على برنامج وطرح سياسيَّيْن يتعاملان مع الواقع السياسيّ المتبلور في ظلّ حرب الإبادة على غزّة، ووضوح مواقف المجتمع الإسرائيليّ وجميع الأحزاب السياسيّة تجاه المواطنين العرب والقضيّة الفلسطينيّة. أضف إلى ذلك أنّ التغيُّرات المتوقَّعة بشأن هُويّة الأشخاص، ومن بينها تغيُّرات متوقَّعة في قيادة الجبهة، بالإضافة إلى انتخاب قيادة جديدة للتجمُّع وانتخاب مكتب سياسيّ جديد، يمكن أن تكون عاملًا مسهمًا في التغلُّب على العقبات.

حرب الإبادة على غزّة، واحتمال اتّساع رقعتها لتشمل الضفّة الغربيّة، وربّما اشتعال جبهة الشمال، بالتوازي مع سياسات الإخراس والقمع تجاه المجتمع العربيّ، والعودة غير الرسميّة إلى سياسات الحكم العسكريّ وقمع العمل السياسيّ والهُويّة الوطنيّة، كلّ هذه عوامل لا يمكن تجاهلها ولا القفز عنها في الوضع السياسيّ الراهن، ويجب أن تُفْضي إلى تحوُّل في التصرُّف والعمل السياسيّ لدى الأحزاب العربيّة، وإلى مراجَعة المشاريع السياسيّة، والدفع باتّجاه تقليص الخلافات وطرح مشروع سياسيّ وحدويّ قَدْر الإمكان، وهو ما قد يسهم في التقليل من العقبات أمام تشكيل تحالف ثلاثيّ.

مدى الكرمل
المركز العربي للدراسات الاجتماعية التطبيقية